

Received on (06-06-2023) Accepted on (12-08-2023)
<https://doi.org/10.33976/IUGJEB.31.4/2023/2>

The impact of board characteristics on earnings of shares (Evidence from Palestine Exchange)

Dr. Yarob Jamil Kullab^{*1}, Mr. Hammam Fawzy Abdeen^{*2}
Al aqsa University - Gaza – Palestine^{*1,2}

*Corresponding Author: yj.kolab@alagasa.edu.ps

Abstract:

This study aimed to measure level of director board's characteristics according to sector type in Palestine Stock Exchange, as well as to identify the impact of director boards' characteristics (board size, board meetings, academic background, membership's multiplicity, board independence, female director's size and audit committee size) on earnings per shares of Palestinian listed companies. The study sample consisted of 46 Palestinian listed companies from five economic sectors for a period of ten years (2017-2021). The study uses random effects regression models in order to estimate the study models. The results showed that bank sector is the most distinguished and pioneering sector in terms of director boards' characteristics. However, there is weakness in some characteristics in insurance, industry and services sectors. The results also showed that director boards' characteristics jointly affect positively companies earning per share. Specifically, it was found that board size, board meetings and female director's size have a strong positive impact, while academic background, membership's multiplicity, board independence, and audit committee size have a weakness impact.

Keywords: Governance Mechanisms, Director Board's Characteristics Earning per Share, Palestine Stock Exchange.

أثر خصائص مجلس الإدارة على ربحية الأسهم (دليل من بورصة فلسطين)

د. يعرب جميل كلاب¹، أ. همام فوزي عابدين²
جامعة الأقصى-غزة-فلسطين^{1,2}

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى قياس مستوي خصائص مجالس الإدارة حسب نوع القطاع في بورصة فلسطين، وكذلك التعرف على أثر خصائص مجالس الإدارة (حجم مجالس الإدارة، اجتماعات مجلس الإدارة، التخصصات الأكاديمية، تعدد العضويات، إستقلالية أعضاء مجلس الإدارة، حجم العنصر النسائي في مجلس الإدارة، حجم لجنة التدقيق) على ربحية الأسهم للشركات المدرجة في بورصة فلسطين. بلغت عينة الدراسة 46 شركة تنتمي لخمس قطاعات إقتصادية لفترة عشر سنوات غطت (2017-2021). تم استخدام نماذج الإنحدار الخطي الكلاسيكية CLRM. وتم اعتماد تقنية المربعات الصغرى OLS ذو التأثير العشوائي لتقدير نماذج الدراسة الأمر الذي يتلائم مع أغراض الدراسة. أظهرت النتائج: أن قطاع البنوك هو الأكثر تميزاً وريادةً من حيث خصائص مجلس الإدارة. وأن هناك ضعف في بعض الخصائص في قطاع التأمين والصناعة والخدمات. كذلك أظهرت النتائج أن خصائص مجلس الإدارة مجتمعةً معاً تعمل بشكل تفاعلي ومتكامل مع بعضها البعض في التأثير إيجاباً على ربحية الأسهم. وتحديدًا تبين أن حجم وعدد اجتماعات المجلس وحجم العنصر النسائي هي عناصر ذات تأثير إيجابي قوي، بينما يوجد ضعف في تأثير كلاً من الخلفية الأكاديمية وتعدد العضويات وإستقلالية الأعضاء وحجم لجنة التدقيق. كلمات مفتاحية: حوكمة الشركات، خصائص مجلس الإدارة، ربحية السهم، بورصة فلسطين.

مقدمة:

تعاظم الإهتمام بدور حوكمة الشركات في الدول والإقتصاديات المتقدمة والناشئة خاصة بعد الأزمات الإقتصادية التي شهدتها عدة دول، وعزت العديد من الدراسات تلك الإنهيارات والأزمات إلى تراجع مستويات هياكل الحوكمة أو عدم تطبيقها في تلك المؤسسات (النجار وعقل، 2016م). كل هذه التداعيات السلبية جعلت أنظار الجميع تتجه نحو حوكمة الشركات باعتبارها الوسيلة التي تهدف إلى تحسين أداء الشركات ووضع الضوابط التي تضمن تجنب أو تقليل التصرفات غير المقبولة وتضارب المصالح (الياس، 2015م).

وبالنظر الى البيئة الاقتصادية الفلسطينية نلاحظ أنها تتسم بالمخاطر المرتفعة نتيجة القيود التي يفرضها الاحتلال الإسرائيلي من جهة، ومن جهة أخرى لا زال الإقتصاد الفلسطيني في مرحلة تعافى من آثار جائحة كورونا والتي ترتب عليها اغلاقات للقطاعات الاقتصادية لفترات طويلة. كل ما سبق ساهم في عدم استقرار واضطراب أداء الشركات ومن ثم التسبب بتقلبات في عوائد الأسهم لتلك الشركات (أحمد، 2023م). لذلك تتبّع أهمية تطبيق آليات حوكمة الشركات في ترسيخ التنمية الإقتصادية وتجنب الإنحدار في الأزمات المالية وإلى ترشيد ممارسات المديرين ومجالس الإدارة لأدوارهم بهدف تحقيق الإستغلال الأمثل للموارد الإقتصادية (الاضم، 2014م).

وتعتبر مجالس الإدارة من أهم عوامل نجاح الشركات (بريش وبدرني، 2016م)، كما وتعمل على الحد من الممارسات الانتهازية للإدارة التنفيذية للشركة والتخفيف من مشكلة الوكالة (محمد، 2021م). وهذا ما اكدت عليه مدونة قواعد حوكمة الشركات في فلسطين عام 2009 والقرار بقانون رقم (42) لسنة 2021م حيث يناط بمجالس إدارة الشركات مسؤولية إدارة الشركة ومتابعة أدائها، ويلقى على عاتقها تعظيم مصلحة أصحاب المصلحة في ظل الظروف التي يعيشها الإقتصاد الفلسطيني والعمل على استقرار أداء الشركات في البيئة الفلسطينية. لذلك تأتي هذه الدراسة بغرض قياس مستوى خصائص مجالس الإدارة في الشركات الفلسطينية وكذلك تناول أثر تلك الخصائص على ربحية الأسهم للشركات المدرجة في البورصة الفلسطينية.

مشكلة الدراسة وتساؤلاتها:

يواجه الإقتصاد الفلسطيني العديد من التحديات تتمثل في القيود التي يفرضها الاحتلال الإسرائيلي والتي تعرقل النفاذ إلى الموارد والوصول إلى فرص الإستثمار وتدفق التجارة بالإضافة إلى الحروب التي يشنها بشكل دوري (2008، 2012، 2014، 2021، 2023) على الشعب الفلسطيني. وقد ترتب على تلك القيود والأحداث خلق ضغوط خارجية على أداء الشركات ومن ثم التسبب بتقلبات في عوائد الأسهم لتلك الشركات في البورصة الفلسطينية (أحمد، 2023م)، وداخلياً يساهم سلوك الإدارة غير الرشيد في تبني سياسات قد تؤدي بالمحصلة الى اضطراب ربحية الشركات بشكل عام والذي سينعكس على ربحية الأسهم لتلك الشركات (زيدان، 2017م). وعلى الرغم من هذه التحديات تسعى الجهات الفاعلة في البيئة الفلسطينية وعلى رأسها هيئة سوق رأس المال وسوق فلسطين للأوراق المالية ووزارة الإقتصاد الوطني إلى التغلب على تلك التحديات وتحسين نقاط القوة وفق خطة تنمية فلسطينية تهدف إلى تعزيز الثقة بالسوق المالي الفلسطيني لدى المستثمرين الحاليين والمحتملين وذلك من خلال إصدار العديد من القوانين واللوائح التي من شأنها إقامة قواعد التعامل الحَصيف والشفافية في سبيل المصلحة العامة وتشجيع الإستثمار في البيئة الفلسطينية. ومن أهم تلك اللوائح مدونة قواعد حوكمة الشركات في فلسطين عام 2009 المختص بإرساء قواعد الحوكمة وكذلك القرار بقانون رقم (42) لسنة 2021م المختص بتنظيم الشركات وقواعد الحوكمة حيث أن الإلتزام بها له العديد من الآثار الإيجابية على تحسين أداء الشركات ومن ثم تشجيع الإستثمار.

وبما أن البيئة الاقتصادية الفلسطينية بيئة عالية المخاطرة مليئة بالتحديات هناك حاجة إلى إجراء تقييم دوري لمدى إلتزام القطاعات الاقتصادية والتباين فيما بينها من حيث خصائص مجالس الإدارة الموصى بها في تلك التشريعات والقواعد من جهة،

ومن جهة أخرى ما مدى نجاعة قواعد الحوكمة وتحديداً خصائص مجالس الإدارة المنصوص عليها في تلك القوانين والقواعد في تحقيق أهدافها من تعزيز للأداء وتشجيع للإستثمار.

أسئلة الدراسة:

1. ما مستوى خصائص مجالس الإدارة (حجم مجلس الإدارة، إجتماعات مجلس الإدارة، التخصصات الأكاديمية، تعدد العضويات، إستقلالية أعضاء مجلس الإدارة، حجم العنصر النسائي في مجلس الإدارة، حجم لجنة التدقيق) حسب نوع القطاع (خدمات، صناعة، إستثمار، تأمين، بنوك) في بورصة فلسطين؟
2. ما أثر خصائص مجلس الإدارة على ربحية الأسهم في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين؟

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة من زوئتين أحدهما علمية والأخرى عملية كما يلي:

الأهمية العلمية:

تكمن الأهمية العلمية في التأكيد على أن الإدارة الحكيمة للشركات والإقتصاد بصورة عامة عبر حزمة من قواعد الحوكمة والأساليب ستعمل على حماية الشركات وإضفاء الثقة وحل مجموعة من الإشكالات المرتبطة بعدم تماثل المعلومات وتعارض المصالح للأطراف ذات العلاقة، كما تمثل هذه الدراسة إمتداد للدراسات المهمة بقضايا حوكمة الشركات وبشكل خاص سمات مجلس الإدارة.

الأهمية العملية:

تبرز الأهمية العملية للدراسة من خلال المساهمة في تفعيل إدراك وجود أثر لخصائص مجلس الإدارة على ربحية أسهم الشركات كما وستساهم هذه الدراسة في تقديم توصيات لصناع القرار في البيئة الفلسطينية لمعرفة الآثار المترتبة على خصائص مجلس الإدارة وكذلك تقديم توصيات من شأنها تعزيز نقاط ضعف التطبيق لهذه الخصائص على مستوى السوق الفلسطيني.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة بشكل أساس إلى:

- 1- قياس مستوى خصائص مجالس الإدارة حسب نوع القطاع في بورصة فلسطين.
- 2- معرفة أثر خصائص مجلس الإدارة على ربحية الأسهم للشركات المدرجة في بورصة فلسطين.

الإطار النظري

مفهوم حوكمة الشركات

عرفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، حوكمة الشركات على أنها: نظام يتم بواسطته توجيه ورقابة منظمات الأعمال، حيث أن حوكمة الشركات تحدد هيكل توزيع الواجبات والمسؤوليات بين المشاركين المختلفين في الشركة المساهمة مثل مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والمساهمين وغيرهم من الجهات ذات الارتباط بعمل الشركة (www.oecd.org). كما وقد عرفت اللجنة الوطنية للحوكمة في فلسطين بموجب مدونة قواعد حوكمة الشركات في فلسطين 2009 على أنها: مجموعة القواعد والإجراءات التي يتم بموجبها إدارة الشركة والرقابة عليها، عن طريق تنظيم العلاقات بين مجلس الإدارة، والإدارة التنفيذية، والمساهمين، وأصحاب المصالح الآخرين، وكذلك المسؤولية الاجتماعية والبيئية للشركة.

مزايا حوكمة الشركات:

إن حوكمة الشركات لها العديد من المزايا والمنافع منها (الشريف، 2019م):

1. تقليل المخاطر المرتبطة بالفساد الإداري والمالي.

2. تعزيز الأداء ودفع عجلة التنمية للشركات.

3. تشجيع وجذب الإستثمارات المحلية والأجنبية.

4. رفع قدرة الشركات على المنافسة.

أقسام آليات حوكمة الشركات:

تقسيم آليات حوكمة الشركات إلى قسمين على النحو التالي (عياش، 2021م):

- **الآليات الداخلية:** تشمل في جوهرها خصائص مجلس إدارة الشركة، حيث يعد وجود مجلس إدارة إحدى أبرز الآليات التي يبنى عليها الإشراف على تشغيل الشركة، إذ يأخذ مجلس الإدارة اهتماماً كبيراً والذي يستوجب مراعاة مجموعة من العوامل والآليات لضمان فعاليته داخل الشركة، وترتبط العديد من المتغيرات بآلية مجلس الإدارة منها (حجم مجلس الإدارة، إجتماعات مجلس الإدارة، التخصصات الأكاديمية، تعدد العضويات، إستقلالية أعضاء مجلس الإدارة، حجم العنصر النسائي في مجلس الإدارة، حجم لجنة التدقيق).
 - **الآليات الخارجية:** تتمثل الآليات الخارجية في العناصر التالية: التشريعات والقوانين ذات العلاقة والتدقيق الخارجي وعمليات الاندماج والإستحواذ ومنافسة السوق (المنتجات والخدمات والعمل الإداري).
- وستركز هذه الدراسة على تناول أثر آليات الحوكمة الداخلية والمتمثلة بخصائص مجلس الإدارة وهي (حجم مجلس الإدارة، إجتماعات المجلس، التخصصات الأكاديمية، تعدد العضويات، إستقلالية أعضاء مجلس الإدارة، حجم العنصر النسائي في مجلس الإدارة، حجم لجنة التدقيق) على المتغير التابع بالدراسة ربحية الأسهم:

مجلس الإدارة: "وهو الهيئة العليا التي تُدير الشركة حيث يتم اختياره من المساهمين، وهو مسؤول عن مراقبة تنفيذ أهداف الشركة كما حددها الجمعية العامة السنوية، ويتكون من أعضاء تنفيذيين ومستقلين في الشركة" (إلياس، 2015م). ومن منظور نظرية الوكالة أن مجلس الإدارة هو الآلية التي يمكن بواسطتها تهذيب سلوك كبار المديرين، شريطة أن تجد هذه الآلية التركيبية المثلي للقيام بهذا الدور الرقابي الفعال، بمعنى أنه يجب أن يُراعى التوازن بين الأعضاء فيما يخص الخبرات والمهارات الشخصية والإدارية الخاصة بطبيعة الصناعة وبيئة الأعمال (بريش وبدروني، 2016م).

حجم مجلس الإدارة: يعتبر حجم مجلس الإدارة من العناصر التي تؤثر على أداء الشركات (أحمد، 2021م)، يقصد بحجم مجلس الإدارة بعدد أعضاء المجلس التنفيذي والمستقلين الذين يشكلون مجلس الإدارة (السويركي، 2021م). لكن ليس هناك اتفاق على الحجم المثالي لمجلس الإدارة في الدراسات السابقة، حيث يختلف عدد أعضاء مجلس الإدارة وفقاً لمجموعة من العوامل منها نوع القطاع التي تنتمي له الشركة وحجمها وثقافة المجلس والتشريعات القانونية كذلك. وفيما يتعلق بالبيئة الفلسطينية، أشار قانون رقم (42) لسنة 2021 بشأن تنظيم الشركات في فلسطين بما في ذلك قواعد الحوكمة، بأنه يجب ألا يقل عدد أعضاء مجلس الإدارة عن خمسة أعضاء ولا يزيد عن ثلاثة عشر عضواً، وكذلك نصت مدونة قواعد الحوكمة 2009 على أنه يجب ألا يقل عدد أعضاء مجلس الإدارة عن خمسة ولا يزيد على أحد عشر.

إجتماعات المجلس: يمثل عدد مرات إجتماعات المجلس مؤشراً هاماً على تخصيص الإهتمام الكافي وقدرة المجلس على القيام بأداء مهامه بشكل فعال. كذلك تشير نظرية الوكالة إلى تأثير تكرار عدد إجتماعات المجلس على أنه عنصر قوة لحوكمة الشركات (أحمد، 2021م)، بمعنى أنه يرتبط إيجابياً بجودة الأداء. وقد أكدت ذلك دراسة (عبد الفتاح، 2019م) إلى أنه كلما زاد عدد إجتماعات مجلس الإدارة كلما كان المجلس أكثر فعالية في أداء واجباته وفقاً لمصلحة المساهمين. وفيما يتعلق بالبيئة الفلسطينية، شجعت القوانين واللوائح ذات العلاقة (مدونة قواعد حوكمة الشركات في فلسطين عام 2009م، القرار بقانون رقم (42) لسنة 2021م) على عقد الإجتماعات الدورية لمتابعة تشغيل الشركات بشكل يضمن إستقرارها وتحسن الأداء وتُرك لمجالس الإدارة حرية التقدير لعدد الإجتماعات خلال العام حسب ما تقتضيه مصلحة الشركة.

التخصصات الأكاديمية: إن إختلاف نوعية الخلفية الأكاديمية (العلمية) لأعضاء مجلس الإدارة من شأنه أن يؤثر على قدرة المجلس على إيجاد الحلول المبتكرة والتعامل مع أمور التشغيل اليومية (محمد، 2021م). وفيما يتعلق بالبيئة الفلسطينية، ليس هناك تخصيص في القوانين واللوائح ذات العلاقة بشكل عام على الخلفية العلمية لأعضاء مجلس الإدارة. إنما بإعتقاد الباحثين بأن الأعضاء ذو الخلفية العلمية التي تنتمي لعلوم التجارة والإدارة على درجة أفضل من التخصصات الأخرى فيما يتعلق بتشغيل وأداء الأنشطة المرتبطة بإدارة الشركات كونهم حصلوا على مستوى أفضل نوعاً وكماً من المعرفة النظرية والعملية ذات العلاقة، وليس أدل على تلك الأفضلية من قانون رقم (42) مادة رقم (188) لسنة 2021 بالأحكام الخاصة بتنظيم الشركات بأنه يجب أن تضم لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة في عضويتها شخص واحد مستقل على الأقل من ذوي المعرفة والخبرة العملية في الأمور المحاسبية والمالية.

تعدد العضويات: يسهم تعدد العضوية في مجالس الإدارة في رفد الشركة بأهم الخبرات الضرورية لإدارتها؛ إن تواجد أعضاء مجلس الإدارة في مجالس مختلفة سيمكنهم من تحسين مهاراتهم والمحافظة على سمعة جيدة وذلك بسبب الخبرة الأكبر التي سوف يحصلون عليها من خلال تعاملهم مع قضايا أكثر، كذلك سيتمكن هؤلاء الأعضاء من تبادل المعلومات مع أطراف مختلفة؛ مما يبقوهم على إطلاع على ما هو جديد، وبالتالي سيزيد من فرصة المجلس للحصول على نصائح وتوجيهات من هؤلاء الأعضاء التي تعود على الشركة بالفائدة (حمدان، 2019م). وفيما يتعلق بتعدد العضويات في مجلس الإدارة بالبيئة الفلسطينية نص قانون رقم (42) لسنة 2021 بشأن الأحكام الخاصة بتنظيم الشركات في المادة رقم 179: أن العضوية في أكثر من مجلس إدارة تجوز لأي شخص بصفته الشخصية أو كممثل لشخص إعتباري بأن يكون عضواً في مجالس إدارة خمس شركات على الأكثر في وقت واحد.

إستقلالية أعضاء المجلس: تُشكل إستقلالية المجلس من أبرز الخصائص النوعية لمجلس الإدارة، ويقصد بذلك أن يكون الجزء الأكبر من الأعضاء ليسوا من ضمن التنفيذيين أي أنهم من خارج الإدارة التنفيذية للمنشأة، حيث إن إستقلالية الأعضاء تزيد القوة الإشرافية للمجلس ودوره في تعزيز الأداء وبالتالي تحقيق أهداف حملة الأسهم (يوسف، 2012م؛ الحربي، 2021م). وفيما يتعلق بالبيئة الفلسطينية واستناداً إلى مادة رقم (172) قانون رقم (42) لسنة 2021 بالأحكام الخاصة بتنظيم الشركات بأنه يتم تشكيل مجلس الإدارة بحيث يكون واحد منهم على الأقل مستقلاً ويجب أن يكون العضو المستقل من بين أعضاء المجلس مستقلاً بالكامل ولا تربطه بالشركة أو بإدارتها التنفيذية أو شركاتها الشقيقة أو التابعة أو مدقق حساباتها أي مصلحة أو علاقة عدا عن علاقته المرتبطة بإدارته للشركة.

العنصر النسائي في مجلس الإدارة: تشير نظرية الوكالة إلى أن تنوع مجالس الإدارة من حيث الجنس والعرق في مجلس الإدارة يعمل على تحسين إستقلالية المجلس ويعزز عملية الرقابة الإدارية، كما أن المجالس التي يوجد بها الأعضاء الإناث يبذلن جهداً أكبر في الرقابة ومتابعة أداء الشركة (Hussainey & Elzahr، 2012؛ Ferreira & Adams، 2009). وفيما يتعلق بالبيئة الفلسطينية واستناداً إلى مادة رقم (172) قانون رقم (42) لسنة 2021 بالأحكام الخاصة بتنظيم الشركات بأنه يتم تشكيل مجلس الإدارة بحيث يكون وجود تمثيل من كلا الجنسين، بحيث يكون ثلث الأعضاء على الأقل من النساء إن أمكن ذلك.

لجنة المراجعة: هي إحدى لجان مجلس الإدارة الفرعية ويناط بها مراقبة أعمال الشركة والتحقق من سلامة ونزاهة مخرجات أنظمة المحاسبة والرقابة الداخلية فيها (الهواري، 2017م). وفيما يتعلق بالبيئة الفلسطينية واستناداً إلى مادة رقم (188) قانون رقم (42) لسنة 2021 بالأحكام الخاصة بتنظيم الشركات بأنه يجب على مجالس إدارة الشركات تشكيل لجنة مراجعة بحيث تقدم تقارير دورية عن أعمالها لمجلس الإدارة وفق القرارات الخاصة بتشكيلها، ويجب أن تضم ثلاثة أعضاء على الأقل من بين أعضاء المجلس أو غيرهم من الأشخاص ممن يملكون المعرفة والخبرة العملية ذات العلاقة بمهام التدقيق والمراجعة، ويجب أن يكون غالبية

أعضاء لجنة التدقيق من المدراء غير التنفيذيين، شريطة أن يكون رئيس لجنة التدقيق عضو مستقل في مجلس الإدارة وأن تضم لجنة التدقيق في عضويتها شخص واحد مستقل على الأقل من ذوي المعرفة والخبرة العملية في الأمور المالية والمحاسبية. **ربحية الأسهم:** تعتبر الأسهم العادية أكثر أدوات الاستثمار انتشاراً في الأسواق المالية، حيث تقوم الشركات بإصدار هذه الأدوات لأغراض التمويل طويلة الأجل، وهي تمثل أداة ملكية وتتضمن الحقوق الرئيسية لمالك السهم على حق التصويت وحق الحصول على الأرباح عند تحققها واتخاذ قرار بتوزيعها والحق في القيمة المتبقية عند تصفية الشركة. وكون أن هذه الأداة أكثر الأدوات انتشاراً واستخداماً في الأسواق المالية كما هو الحال في بورصة فلسطين لذلك تجدر الإشارة إلى أن مؤشرات الأداء المرتبطة بهذه الاداة وعلى رأسها ربحية السهم تحمل في طياتها معلومات مهمة للمستثمرين الحاليين والمحتملين من حيث إجراء تقديرات حول إستقرار الإستثمار في أسهم الشركة والمردود على الإستثمار وحجم التوزيعات المتوقع للسهم وتقدير سعر السهم في البورصة كذلك.

وتُعرف ربحية الأسهم بأنها حصة السهم العادي من الأرباح أو الخسائر بعد خصم الضرائب وأرباح الأسهم الممتازة التي حققتها الشركة خلال فترة مالية معينة (Warfield et al., 2014)، بحيث كلما ارتفع هذا المؤشر دل ذلك على كفاءة أداء المؤسسة، ويقاس على النحو التالي:

➤ **ربحية السهم الواحد = صافي الربح بعد الفوائد والضرائب / عدد الاسهم العادية المصدرة).**

الدراسات السابقة وتطوير الفرضيات:

في إطار البيئة المحلية للدراسة تناوت دراسة السويركي (2021م) فحص أثر سمات مجلس الإدارة التالية (استقلالية المجلس، حجم المجلس، تركيز الملكية) ضمن آليات الحوكمة على القيمة السوقية للشركات الصناعية المدرجة في بورصة فلسطين. وتم اتباع منهج تحليل المحتوى والقياس الكمي لإنجاز أهداف الدراسة، وتكونت عينة الدراسة من 12 شركة للفترة (2019 - 2015)، وأظهرت النتائج عدم وجود أثر معنوي لأي من الخصائص السابقة على القيمة السوقية. وأوصت الدراسة باختبار أثر آليات أخرى، كازدواجية دور المدير التنفيذي الأول والملكية المؤسسية على القيمة السوقية للشركات الصناعية، وإعادة اختبار أثر تلك الآليات على القطاعات الأخرى في بورصة فلسطين.

وكذلك في نفس سياق البيئة المحلية تناوت دراسة أبو دغيم (2018م) التعرف على أثر (حجم مجلس الإدارة، حجم لجان المراجعة) على قرارات الإستثمار في رأس المال الفكري بالتطبيق على الشركات المساهمة العامة في فلسطين. وتم استخدام المنهج الوصفي والمنهج التحليلي لتحقيق أهداف البحث، تم إعتداد الاستبانة كأداة لجمع بيانات الدراسة، وتوصلت الدراسة إلى أن (مجلس الإدارة، لجان المراجعة) ليس لهما أثر كبير في إتخاذ قرارات الإستثمار في رأس المال الفكري.

بينما في إطار البيانات العربية تناوت دراسة غناية وحليمي (2021م) التعرف على تأثير (حجم مجلس الإدارة، استقلالية المجلس، الإزدواجية، إجتماعات المجلس) على الأداء المالي للمؤسسات القطرية، وقد اعتمدت الدراسة على تحليل بيانات البانل (Panel Data) على مدى فترة تتراوح من عام (2012-2019) ل 10 مؤسسات قطرية، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين الأداء المالي واستقلالية مجلس الإدارة، أما باقي المتغيرات فهي ليست ذات تأثير في المؤسسات القطرية.

وكذلك في السعودية تناوت دراسة أحمد (2021م) التعرف على أثر (حجم وإجتماعات مجلس الإدارة، حجم وإجتماعات لجنة المراجعة، إستقلالية المجلس) على الافصاح الإختياري وفحص العلاقة بينهما للتأثير على الأداء، وذلك بتطبيق على ثلاثين شركة مدرجة في بورصة السعودية خلال (2017-2019). وتوصلت الدراسة بأن فقط المتغيرات التالية حجم المجلس ودرجة إستقلالية وحجم لجنة المراجعة ذات تأثير إيجابي. وأوصت الدراسة بتشجيع الشركات على زيادة الالتزام بآليات الحوكمة من أجل دعم الأداء وزيادة كفاءة السوق.

أيضاً في الجزائر تناولت دراسة عياش (2021م) تسليط الضوء على أثر (الإزدواجية، وجود لجنة مراجعة) في شركات التأمين الجزائرية على الأداء المالي. ومن نتائج الدراسة تلك الخصائص تساهم بشكل كبير في تحسين الأداء. وأوصت الدراسة بضرورة قيام الجهات المهنية المسؤولة عن مهنة المحاسبة والمراجعة بعقد دورات مختصة في مبادئ حوكمة الشركات وكيفية تطبيقها للمحاسبين والمراجعين.

وفي البيئة المصرية دراسة عبد الفتاح (2019م) التي هدفت إلى دراسة العلاقة بين (استقلال المجلس، حجم واجتماعات المجلس، إستقلال لجنة المراجعة، حجم لجنة المراجعة، إجتماعات لجنة المراجعة) وجودة التقارير المالية باستخدام بيانات 173 شركة مقيدة في البورصة المصرية خلال فترة تتراوح من (1999 - 2017). وتوصلت الدراسة إلى وجود تأثير ايجابي لتركيز الملكية و لحجم المجلس الإدارة في البيئة المصرية. وأوصت الدراسة بضرورة أن يتناسب حجم لجان التدقيق مع طبيعة المهام والادوار المنوطة بها.

ودراسة الفولي (2018م) التي هدفت إلى استكشاف العلاقة بين (حجم واستقلالية المجلس، وملكية أعضاء المجلس، وعدد اجتماعات المجلس) وجودة الأرباح، حيث تكونت عينة الدراسة من 40 شركة غير مالية مدرجة في البورصة المصرية للعام 2017. وأظهرت النتائج عدم وجود اثر لخصائص مجلس الإدارة في البيئة المصرية. وأوصت الدراسة إلى إجراء المزيد من الدراسات ذات العلاقة بالحوكمة في الشركات متوسطة وصغيرة الحجم في البيئة المصرية.

ودراسة كندي (2019م) التي هدفت إلى دراسة أثر (حجم المجلس، وعدد الأعضاء المستقلين) على ربحية المصارف الإسلامية بدول الخليج، واعتمدت الدراسة على عينة مكونة من ٢٤ مصرفاً إسلامياً خلال الفترة (2005-2016) من خلال تحليل نموذج بيانات Panel Data الديناميكي. توصلت الدراسة أن كلاً من حجم المجلس وعدد المستقلين تؤثر سلباً على الربحية. وأوصت الدراسة: برفع مستوى الاهتمام بالجانب الأخلاقي والبعد العقائدي لحوكمة المصارف الإسلامية، بالإضافة الى زيادة الاهتمام بمراجعة اللوائح المنظمة للحوكمة.

بينما في إطار البيانات الأجنبية تناولت دراسة Dănescu وآخرون (2021) دراسة أثر (استقلالية المجلس، حجم المجلس، ملكية المجلس، إزدواجية رئيس المجلس) على الأداء المالي " دراسة حالة رومانيا. وتوصلت الدراسة أن ازدواجية رئيس مجلس الإدارة تؤثر بالايجاب على الأداء المالي في البيئة الرومانية.

وكذلك دراسة Alex & Albert (2020) التي تناولت دراسة أثر (حجم واجتماعات المجلس، إستقلالية المجلس، لجنة المراجعة) على الأداء المالي في غانا. واعتمدت الدراسة على بيانات سلسلة زمنية-مقطعية مكونة من 38 شركة مدرجة للفترة من 2006 إلى 2018، جُمعت البيانات من التقارير المالية للمؤسسات. وأظهرت نتائج الدراسة أن إستقلالية المجلس وحجم المجلس وتواتر الإجتماعات ساهمت في تحسين الأداء المالي.

ودراسة Owolabi (2020) التي تناولت تقييم العلاقة بين (استقلالية المجلس وهيكل الملكية) والأرباح لكل سهم في قطاع البنوك في نيجيريا. وذلك باستخدام بيانات ثانوية تم الحصول عليها من التقارير السنوية المنشورة من 2006 إلى 2018. وأظهرت النتائج بأن استقلالية المجلس وهيكل الملكية لهما علاقة إيجابية مع أرباح السهم.

ودراسة Ayesha (2015) التي هدفت إلى استكشاف العلاقة بين سمات مجلس الإدارة المتمثلة بـ (حجم مجلس الإدارة، واجتماع مجلس الإدارة، واستقلالية المجلس) وربحية السهم. وتكون عينة الدراسة من 26 شركة تصنيع مدرجة في بورصة سيريلانكا وتم تحليل البيانات من خلال سلسلة زمنية تمتد من 2009 إلى 2014. ومن أهم نتائج التي توصلت إليها الدراسة أن حجم المجلس واجتماعات المجلس واستقلالية المجلس تؤثر إيجابياً على ربحية سهم الشركات.

التعقيب على الدراسات السابقة

تتفق الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في جوانب متعددة، أهمها أنها تتناول مفهوم حوكمة الشركات يشمل ذلك خصائص مجلس الإدارة وربحية الأسهم مثل دراسة (السويركي، 2021م) ودراسة (عبد الفتاح، 2019م)، وأيضاً اتفقت في التعرف على الأساليب والقوانين والتنظيمات واللوائح التي تنظمها حوكمة الشركات، وما توفره من مزايا عديدة لزيادة كفاءة الأداء والحد من الغش والتلاعب وتحريف المعلومات المالية. وما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة أن هذه الدراسة ركزت على تناول أثر العديد من خصائص مجلس الإدارة خصوصاً التي نص عليها مؤخراً قانون تنظيم الشركات لسنة 2021 في فلسطين وعددها 7 خصائص تحديداً على الصعيد المحلي وهو ما تنقصر له الدراسات المحلية السابقة بالإضافة الى ذلك، معظم الدراسات السابقة تناولت بعض الخصائص وفي أحسن الأحوال تناولت أثر أربعة خصائص فقط مرتبطة بمجلس الإدارة. كذلك على الصعيد المحلي لا توجد دراسة سابقة تناولت أثر خصائص مجلس الإدارة على ربحية الأسهم (حسب علم الباحثين). أيضاً على مستوى الدراسات السابقة بشكل عام هناك عدم إتفاق على طبيعة أثر خصائص مجلس الإدارة على أداء الشركة بشكل عام مما يتيح المجال إلى محاولة معرفة طبيعة أثر تلك الخصائص في البيئة الفلسطينية. وكذلك تطرقت هذه الدراسة لقياس مستوى تطبيق خصائص مجلس الإدارة للشركات المدرجة في بورصة فلسطين حسب نوع القطاع (صناعة، خدمات، استثمار، بنوك، تأمين) مما يتيح المجال الخروج بنتائج وتوصيات مركزة وموجهة بشكل دقيق تعود بالفائدة على القطاعات ذات الأولوية الأكبر للتحسين في خصائص مجالس إدارتها. كذلك منهجياً من خلال هذه الدراسة تم بناء مؤشر مركب كمعيار يعبر عن خصائص مجلس الإدارة مجتمعة على مستوى الشركة. وأيضاً، في هذه الدراسة تم استخدام تقنية الـ (Clustering) كإجراء احترازي متقدم لمعالجة مشاكل الارتباط التلقائي وعدم التجانس بين مشاهدات الدراسة وهذا من شأنه تعزيز قوة النماذج القياسية المستخدمة الأمر الذي سينعكس على نتائج الدراسة بالمتانة والثبات. وأخيراً، طبقت هذه الدراسة خلال الفترة الزمنية من 2017 حتى 2021 لتأخذ بعين الاعتبار ما استجد من تطور وتغير في الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في القطاعات الاقتصادية الفلسطينية.

وبناءً على ما تقدم من دراسات سابقة وفي ضوء قوانين وضوابط الحوكمة الفلسطينية التي اشارت بشكل واضح لخصائص مجلس الإدارة كأداة حوكمة ذات أهمية يمكن صياغة الفرضية الرئيسية كالتالي:

H1: يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لخصائص مجلس الإدارة على ربحية الأسهم للشركات المدرجة في بورصة فلسطين.

وقد تم التعبير عن هذه الفرضية من خلال النموذج الكمي التالي:

$$EPS_{it} = \beta_0 + \beta_1(BOD_MECH_{it}) + \beta_2(AGE_{it}) + \beta_3(COMP_SIZE_{it}) + \beta_4(LIV_{it}) + \beta_5(SEC_{it}) + \beta_6(CRISIS_{it}) + \varepsilon_{it} \dots (1)$$

وتنبثق من الفرضية الرئيسية الفرضيات الفرعية التالية:

H1.1: يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لحجم مجلس الإدارة على ربحية الأسهم للشركات المدرجة.

وقد تم التعبير عن هذه الفرضية من خلال النموذج الكمي التالي:

$$EPS_{it} = \beta_0 + \beta_1(B_SIZE_{it}) + \beta_2(AGE_{it}) + \beta_3(COMP_SIZE_{it}) + \beta_4(LIV_{it}) + \beta_5(SEC_{it}) + \beta_6(CRISIS_{it}) + \varepsilon_{it} \dots (2)$$

H1.2: يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لعدد اجتماعات مجلس الإدارة على ربحية الأسهم للشركات المدرجة.

وقد تم التعبير عن هذه الفرضية من خلال النموذج الكمي التالي:

$$EPS_{it} = \beta_0 + \beta_1(B_MEET_{it}) + \beta_2(AGE_{it}) + \beta_3(COMP_SIZE_{it}) + \beta_4(LIV_{it}) + \beta_5(SEC_{it}) + \beta_6(CRISIS_{it}) + \varepsilon_{it} \dots (3)$$

H1.3: يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية للخلفية الأكاديمية لأعضاء مجلس الإدارة على ربحية الأسهم للشركات المدرجة.

وقد تم التعبير عن هذه الفرضية من خلال النموذج الكمي التالي:

$$EPS_{it} = \beta_0 + \beta_1(TRAD_CERT_{it}) + \beta_2(AGE_{it}) + \beta_3(COMP_SIZE_{it}) + \beta_4(LIV_{it}) + \beta_5(SEC_{it}) + \beta_6(CRISIS_{it}) + \varepsilon_{it} \dots (5)$$

H1.4: يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لتعدد عضويات أعضاء مجلس الإدارة على ربحية الأسهم للشركات المدرجة.

وقد تم التعبير عن هذه الفرضية من خلال النموذج الكمي التالي:

$$EPS_{it} = \beta_0 + \beta_1(MULT_MEMB_{it}) + \beta_2(AGE_{it}) + \beta_3(COMP_SIZE_{it}) + \beta_4(LIV_{it}) + \beta_5(SEC_{it}) + \beta_6(CRISIS_{it}) + \varepsilon_{it} \dots (6)$$

H1.5: يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لإستقلالية أعضاء مجلس الإدارة على ربحية الأسهم للشركات المدرجة.

وقد تم التعبير عن هذه الفرضية من خلال النموذج الكمي التالي:

$$EPS_{it} = \beta_0 + \beta_1(NON_EXEC_{it}) + \beta_2(AGE_{it}) + \beta_3(COMP_SIZE_{it}) + \beta_4(LIV_{it}) + \beta_5(SEC_{it}) + \beta_6(CRISIS_{it}) + \varepsilon_{it} \dots (7)$$

H1.6: يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لحجم العنصر النسائي ضمن أعضاء مجلس الإدارة على ربحية الأسهم للشركات المدرجة.

وقد تم التعبير عن هذه الفرضية من خلال النموذج الكمي التالي:

$$EPS_{it} = \beta_0 + \beta_1(WOM_DIRE_{it}) + \beta_2(AGE_{it}) + \beta_3(COMP_SIZE_{it}) + \beta_4(LIV_{it}) + \beta_5(SEC_{it}) + \beta_6(CRISIS_{it}) + \varepsilon_{it} \dots (8)$$

H1.7: يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لحجم لجنة التدقيق على ربحية الأسهم للشركات المدرجة.

وقد تم التعبير عن هذه الفرضية من خلال النموذج الكمي التالي:

$$EPS_{it} = \beta_0 + \beta_1(AUDI_COMM_SIZE_{it}) + \beta_2(AGE_{it}) + \beta_3(COMP_SIZE_{it}) + \beta_4(LIV_{it}) + \beta_5(SEC_{it}) + \beta_6(CRISIS_{it}) + \varepsilon_{it} \dots (9)$$

الجدول التالي يوضح نوع وطرق قياس متغيرات الدراسة:

جدول (1): يوضح نوع وطرق قياس متغيرات الدراسة		
المتغير	نوعه	طريقة القياس
ربحية السهم EPS	تابع	صافي الربح بعد الفوائد والضرائب/ عدد الأسهم المصدرة (الناظر، 2021).
خصائص مجلس الإدارة* BOD_MECH	مستقل	مؤشر يعبر عن جميع خصائص مجلس الإدارة التي تم تغطيتها في هذه الدراسة وهي تشمل حجم مجلس الإدارة وعدد اجتماعاتهم وعدد الأعضاء الذين يحملون شهادات مهنية
حجم مجلس الإدارة B SIZE	مستقل	عدد أعضاء المجلس في الشركة (حضرية، 2022).
اجتماعات مجلس الإدارة B MEET	مستقل	عدد اجتماعات المجلس خلال العام (غناية وحليمي، 2022).

عدد أعضاء المجلس الذين يحملون شهادات في تخصصات تنتمي لعلوم التجارة (محاسبة، إدارة، اقتصاد، ما شابه) (قطاع، 2022).	مستق ل	الخلفية الأكاديمية ACAD BACK
عدد الأعضاء في مجلس الإدارة الذين يكونون عضواً في أكثر من شركة ويحملون أكثر من عضوية (احمدان، 2019).	مستق ل	تعدد العضويات MULT MEMB
عدد الأعضاء من مجلس الإدارة والذين لا يملكون مناصب تنفيذية بالشركة (يوسف، 2012).	مستق ل	الأعضاء المستقلين NON EXEC
عدد السيدات في مجلس الإدارة (أنور، 2021).	مستق ل	عدد السيدات في مجلس الإدارة
عدد أعضاء لجنة المراجعة المنبثقة عن مجلس الإدارة (الطراونة، 2019).	مستق ل	حجم لجنة المراجعة AUDI COMM SIZE
الفرق بين السنة الحالية وسنة التأسيس (كُلاب، 2022).	ضاب ط	عمر الشركة AGE
اللوغاريتم الطبيعي لأصول الشركة (كُلاب، 2022).	ضاب ط	حجم الشركة COMP SIZE
إجمالي الالتزامات/ إجمالي الأصول (كُلاب، 2022).	ضاب ط	الرافعة المالية LEV
يعطى الرقم (1) إذا كان قطاع خدمات، و(2) إذا كان قطاع صناعة، و(3) إذا كان قطاع استثمار، و(4) إذا كان قطاع تأمين، و(5) إذا كان قطاع بنوك (كُلاب، 2022).	ضاب ط	نوع القطاع SECT
متغير وهمي يعبر عن أوقات الأزمات التي مر بها الإقتصاد الفلسطيني نتيجة الحروب التي شنها الاحتلال الاسرائيلي وكذلك فترة اغلاقات حائجة كورونا (كُلاب، 2022).	ضاب ط	أوقات الأزمات CRISIS

* تم بناء المتغير المستقل المركب (**BOD_MECH**) لإختبار الفرضية الرئيسية كالتالي:

1. بدايةً تم احتساب المتوسط الحسابي لكل متغير مستقل فرعي على حده.
2. ثم تم إنشاء متغير موازي لكل متغير مستقل فرعي بحيث كل مشاهدة من مشاهدات المتغير الموازي ستأخذ القيمة 1 إذا كان مشاهدة المتغير المستقل الفرعي المقابلة لها أكبر من المتوسط الحسابي الإجمالي للمتغير الذي تم احتسابه في الخطوة السابقة، في حين يأخذ القيمة 0 إذا كان مشاهدة المتغير الفرعي المقابلة لها أصغر من المتوسط الحسابي الإجمالي للمتغير الذي تم احتسابه في الخطوة السابقة، وهكذا لجميع متغيرات الدراسة المستقلة (أي لكل خاصية على حدى).
3. أخيراً تم إنشاء المتغير المستقل المركب والذي يعبر عن خصائص مجلس الإدارة مجتمعة معاً (**BOD_MECH**) والذي يجمع في طياته جميع خصائص مجلس الإدارة التي تم تغطيتها في هذه الدراسة: بحيث كل مشاهدة من مشاهدات هذا المتغير (**BOD_MECH**) عبارة عن إجمالي كل ما يقابلها من مشاهدات جميع المتغيرات الموازية والتي تم انشاءها وفقاً للخطوة السابقة، وعليه كلما زادت قيمة المشاهدة للمتغير المركب (**BOD_MECH**) كلما دل ذلك على مستوى أعلى في خصائص مجلس الإدارة للشركة، والعكس صحيح.

منهجية البحث:

تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي والمنهج التجريبي كونهما الأكثر شيوعاً في دراسة الظواهر وإجراء التجريب عليها، وهذه المناهج تمنح مساحة مرنة للباحث في إختيار واستخدام الأدوات المتنوعة التي تناسب الميول الإجتماعية حول الظاهرة وتحديد العلاقات والمسببات بين متغيراتها. إذ أن الاعتماد على هذه المناهج يساعد الباحث في وصف الظاهرة كما هي على أرض الواقع والتحديد الكمي والكيفي لها وجمع المعلومات اللازمة عنها ودراسة أثر بعض المتغيرات المستقلة على المتغير التابع (لطاد وآخرون،

2019م: النعيمي وآخرون، 2015). فيما يتعلق بالنموذج الكمي؛ تم استخدام نماذج الانحدار الخطي الكلاسيكية CLRM. وتم اعتماد تقنية المربعات الصغرى OLS ذو التأثير العشوائي لتقدير نماذج الدراسة الأمر الذي يتلائم مع أغراض الدراسة. مجتمع وعينة الدراسة:

مجتمع الدراسة يتكون من جميع الشركات المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية وعددهم (46) شركة مسجلة ومدرجة حتى تاريخ 2021/12/31.

تم تجميع البيانات المالية من خلال سلسلة زمنية مدتها (5) سنوات من (2017 حتى 2021)، حيث تم اعتماد المشاهدات التي تحقق الشرطين التاليين:

- ألا تكون شركات قد أدمجت مع شركات أخرى، أو أدرجت حديثاً في بورصة فلسطين للأوراق المالية.
- ألا تكون البيانات مفقودة لبعض الشركات لبعض سنوات الدراسة.

وبذلك تكون مشاهدات عينة الدراسة التي حققت الشروط السابقة واكتملت بياناتها المالية اللازمة لتقدير متغيرات الدراسة مكونة من (218) مشاهدات صالحة للتحليل، وبالتالي تم اعتماد أسلوب بيانات سلسلة زمنية-مقطعية (Panel Data) في إنجاز الجانب التحليلي من الدراسة. والجدول التالي يوضح عينة الدراسة موزعة على القطاعات الاقتصادية الخمسة.

جدول (2): عينة الدراسة موزعة على القطاعات الاقتصادية الخمسة		
القطاع الاقتصادي	عدد الشركات التي تتبع القطاع	عينة الدراسة
قطاع الخدمات	9	43
قطاع الصناعة	13	63
قطاع الاستثمار	10	47
قطاع التأمين	7	35
قطاع البنوك	7	30
الإجمالي	46	218

الإجابة على تساؤلات الدراسة:

إجابة السؤال الأول: ما مستوى خصائص مجالس الإدارة حسب نوع القطاع (خدمات، صناعة، استثمار، تأمين، بنوك) في بورصة فلسطين؟

ولمعرفة مستوى خصائص مجالس الإدارة حسب نوع القطاع من خلال قياس الحد الأدنى والحد الأعلى والمتوسط الحسابي لكل خاصية من خصائص مجلس الإدارة حسب نوع القطاع وتم ترتيب القطاعات بناءً على المتوسط الحسابي بحيث يكون القطاعات ذات المتوسطات الحسابية الأعلى بمثابة مؤشر على أن تلك القطاعات ذات مستويات أعلى في مستوى خصائص مجلس الإدارة، تبين النتائج في الجدول التالي رقم (3):

جدول (3): مستوى خصائص مجالس الإدارة حسب نوع القطاع					
المؤشر	القطاع	الحد الأدنى	الحد الأعلى	المتوسط	الترتيب
حجم مجلس الإدارة	قطاع الخدمات	6	13	8.64	2
	قطاع الصناعة	4	15	8.29	4
	قطاع الاستثمار	4	13	8.51	3
	قطاع التأمين	6	11	8.00	5

1	10.54	13	6	قطاع البنوك	عدد إجتماعات مجلس الإدارة
2	6.69	19	2	قطاع الخدمات	
5	5.42	8	1	قطاع الصناعة	
4	5.67	7	3	قطاع الاستثمار	
3	5.71	8	4	قطاع التأمين	
1	6.71	9	6	قطاع البنوك	
3	3.16	9	0	قطاع الخدمات	الخلفية الأكاديمية
5	2.32	7	0	قطاع الصناعة	
4	2.78	6	1	قطاع الاستثمار	
2	4.06	6	2	قطاع التأمين	
1	5.83	9	2	قطاع البنوك	
3	7.44	12	1	قطاع الخدمات	تعدد العضويات
4	7.37	13	4	قطاع الصناعة	
2	8.39	13	4	قطاع الاستثمار	
5	6.34	11	4	قطاع التأمين	
1	9.11	13	5	قطاع البنوك	
4	7.29	12	0	قطاع الخدمات	الأعضاء المستقلين
3	7.55	14	4	قطاع الصناعة	
2	7.96	13	3	قطاع الاستثمار	
5	7.00	11	4	قطاع التأمين	
1	10.51	13	6	قطاع البنوك	
3	0.69	3	0	قطاع الخدمات	حجم العنصر النسائي في مجلس الإدارة
4	0.55	3	0	قطاع الصناعة	
2	0.90	3	0	قطاع الاستثمار	
5	0.37	2	0	قطاع التأمين	
1	1.11	4	0	قطاع البنوك	
5	2.20	4	1	قطاع الخدمات	حجم لجنة التدقيق
3	2.29	5	1	قطاع الصناعة	
4	2.27	4	1	قطاع الاستثمار	
2	3.00	5	2	قطاع التأمين	
1	3.29	6	2	قطاع البنوك	

من خلال الجدول رقم (3) تبين أن قطاع البنوك هو الأعلى من حيث متوسط عدد أعضاء مجلس الإدارة وعدد إجتماعاتهم المنعقدة خلال فترة الدراسة والأعلى من حيث تعدد عضويتهم وإمتلاكهم للشهادات والتخصصات الأكاديمية التي تنتمي لعلوم

الإدارة والمحاسبة والأعلى من حيث عدد الأعضاء المستقلين في مجالس الإدارة وإرتفاع عدد الإناث في مجالس الإدارة وعدد أعضاء لجنة التدقيق مقارنة مع القطاعات الأخرى، هذا إن دل فهو دلالة على ريادة قطاع البنوك من حيث خصائص مجالس إدارتها والأكثر التزاماً بتوصيات مدونة قواعد الحوكمة لسنة 2009 وقانون تنظيم الشركات لسنة 2021 في فلسطين الأمر الذي سيصب في تحسن أداء البنوك في فلسطين.

في حين تبين أن قطاع التأمين هو الأقل من حيث متوسط حجم مجلس الإدارة والأقل من حيث تعدد عضويات أعضاء مجالس الإدارة والأقل من حيث عدد الأعضاء المستقلين في مجالس الإدارة والأقل من حيث وجود أعضاء إناث في مجالس الإدارة. كما تبين أن قطاع الصناعة هو الأقل من حيث متوسط عدد إجتماعات مجلس الإدارة خلال العام والأقل من حيث إمتلاك أعضاء مجالس إدارتها للشهادات والتخصصات الأكاديمية التي تنتمي لعلوم الإدارة والمحاسبة. وتبين أن قطاع الخدمات هو الأقل من حيث متوسط حجم لجنة التدقيق.

إجابة السؤال الثاني: ما أثر خصائص مجلس الإدارة على ربحية الأسهم؟

وللإجابة على التساؤل الثاني تم إختبار نماذج الدراسة والتي تعبر عن فرضيات الدراسة بحيث؛ أولاً تم إختبار الفرضيات الفرعية (وعدها سبعة) ثم بعد ذلك تم إختبار الفرضية الرئيسية للدراسة.

تمثل بيانات هذه الدراسة سلسلة زمنية لبيانات مقطعية لـ 46 شركة مسجلة ومدرجة في بورصة فلسطين حتى تاريخ 2021/12/31 لمدة 5 سنوات (2017-2021). بلغ عدد المشاهدات الصالحة والمكتملة لبياناتها للتحليل 218 مشاهد. وقد تم استخدام أساليب تقدير بيانات (Panel Data)، حيث تم إختبار بيانات الدراسة لمعرفة ما إذا كانت بيانات تجميعية (Pooled Data) أم بيانات (Panel Data) وذلك باستخدام Breusch and Pagan Lagrangian multiplier لجميع نماذج الدراسة، وتشير النتائج في الجدول (4) إلى أن البيانات تمثل بيانات (Panel Data) لكل نماذج الدراسة حيث كانت قيمة الدلالة أقل من 5% لكل النماذج المستخدمة.

جدول (4): اختبار Breusch and Pagan			
رقم النموذج	الفرضية التي يعالجها النموذج	كاي تربيع	الدلالة
1	الفرضية الرئيسية H_1	179.66	0.0000
2	الفرضية الفرعية $H_{1.1}$	173.68	0.0000
3	الفرضية الفرعية $H_{1.2}$	189.47	0.0000
4	الفرضية الفرعية $H_{1.3}$	187.81	0.0000
5	الفرضية الفرعية $H_{1.4}$	195.75	0.0000
6	الفرضية الفرعية $H_{1.5}$	192.47	0.0000
7	الفرضية الفرعية $H_{1.6}$	187.28	0.0000
8	الفرضية الفرعية $H_{1.7}$	186.26	0.0000

وفي حال بيانات (Panel Data) فإن تقنية نماذج الانحدار التي يمكن استخدامها إما التأثير العشوائي (Random-effect) أو التأثير الثابت (Fixed-effect). ولمعرفة أيهما أنسب تم استخدام إختبار (Hausman test) لجميع نماذج الدراسة. جدول (5) يبين نتائج هذا الإختبار. وتشير النتائج إلى أن أسلوب التأثير العشوائي هو الأنسب لجميع نماذج الدراسة.

جدول (5): إختبار Hausman test			
رقم النموذج	الفرضية التي يعالجها النموذج	كاي تربيع	الدلالة
1	الفرضية الرئيسية H_1	0.50	0.9978
2	الفرضية الفرعية الأولى $H_{1.1}$	3.43	0.8428

3	الفرضية الفرعية الثانية $H_{1.2}$	3.84	0.7980	التأثير العشوائي
4	الفرضية الفرعية الثالثة $H_{1.3}$	4.63	0.7049	التأثير العشوائي
5	الفرضية الفرعية الرابعة $H_{1.4}$	3.80	0.8029	التأثير العشوائي
6	الفرضية الفرعية الخامسة $H_{1.5}$	3.62	0.8218	التأثير العشوائي
7	الفرضية الفرعية السادسة $H_{1.6}$	2.87	0.8966	التأثير العشوائي
8	الفرضية الفرعية السابعة $H_{1.7}$	4.12	0.7658	التأثير العشوائي

الاختبارات التشخيصية

تم فحص مشكلة الارتباط المتعدد لجميع النماذج المستخدمة من خلال إجراء اختبار معامل تضخم التباين (VIF) وكانت أقل من 10 لجميع النماذج المستخدمة جدول رقم (6)، مما يؤكد عدم وجود مشكلة الارتباط المتعدد (Gujarati, 2009).

جدول (6): اختبار الارتباط المتعدد		
رقم النموذج	المتغير المستقل حسب النموذج	VIF
1	خصائص مجلس الإدارة (BOD_MECH)	1.25
2	حجم مجلس الإدارة (B_SIZE)	1.16
3	اجتماعات مجلس الإدارة (B_MEET)	1.09
4	الخلفية الأكاديمية (ACAD_BACK)	1.30
5	تعدد العضويات (MULT_MEMB)	1.06
6	الأعضاء غير التنفيذيين "الاستقلالية"	1.20
7	عدد السيدات في مجلس الإدارة (WOM_DIRE)	1.13
8	حجم لجنة المراجعة (AUDI_COMM_SIZE)	1.21

أخيراً تم استخدام تقنية الـ (Clustering) لجميع نماذج الدراسة من أجل التغلب على مشكلة الارتباط الذاتي ومشكلة عدم التجانس التي قد تعاني منها تلك النماذج (Petersen, 2009).

اختبار نماذج الدراسة

يشير الجدول (7) إلى نتائج تحليل الانحدار لجميع نماذج الدراسة وفق أسلوب التأثير العشوائي، وكما يظهر في الجدول أن جميع النماذج المستخدمة دلالة إحصائية عند مستوى أهمية 1% أو أفضل لإحصائية $Wald\ Chi^2$ لنماذج الدراسة وهو دلالة على سلامة وقوة النماذج والتقنيات المستخدمة وملائمتها لبيانات الدراسة. كما أن معامل التحديد R^2 للنماذج المستخدمة بلغت في حدها الأدنى 15% وفي حدها الأعلى 20% أي أن النماذج المستخدمة تفسر ما نسبته من 15% إلى 20% من التغير الحاصل على المتغير التابع ربحية السهم (EPS). علاوة على ذلك تستند قيم إحصائيات Z إلى الأخطاء المعيارية المعدلة بتقنية الـ (clustering) للتغلب على مشاكل الارتباط التلقائي وعدم التجانس (Petersen, 2009).

جدول (7): نتائج تحليل الانحدار المتعدد وفق أسلوب التأثير العشوائي لجميع النماذج القياسية المستخدمة								
نموذج	نموذج (1)	نموذج (2)	نموذج (3)	نموذج (4)	نموذج (5)	نموذج (6)	نموذج (7)	نموذج (8)
الفرضية التي يعبر عنها النموذج	رئيسية $H_{1.1}$	فرعية $H_{1.1}$	فرعية $H_{1.2}$	فرعية $H_{1.3}$	فرعية $H_{1.4}$	فرعية $H_{1.5}$	فرعية $H_{1.6}$	فرعية $H_{1.7}$
←								
خصائص مجلس الإدارة BOD_MECH	0.017* * (1.79)							

						0.022** * (2.58)		حجم مجلس الإدارة B_SIZE
					0.01* * (2.01)			إجتماعات مجلس الإدارة B_MEET
				0.01 (0.15)				الخلفية الأكاديمية ACAD_BACK
			0.01 (0.68)					تعدد العضويات MULT_MEMB
		0.01 (0.35)						إستقلالية مجلس الإدارة NON_EXEC
	0.03* * (2.1)							عدد السيدات في المجلس WOM_DIRE
0.02 (1.01)								حجم لجنة المراجعة AUDI_COMM_SIZE
0.02	.080	6.00	.080	3.00	.010	-0.04	.080	الثابت
218	218	218	218	218	218	218	218	عدد المشاهدات
%16	%19	%16	%16	%15	%17	%20	%20	معامل التحديد (R^2)
46.84	52.03	46.39	51.19	47.39	44.05	61.92	44.28	اختبار Wald Chi ²
0.000 0	0.000 0	0.000 0	0.000 0	0.000 0	0.000 0	0.0000	0.0000	دلالة اختبار Wald Chi ² (P-value)

*** دالة عند مستوى 1%، ** دالة عند مستوى 5%. الأرقام التي بين الأقواس تمثل الأخطاء المعيارية لمعاملات النماذج.

إختبار فرضيات الدراسة:

بدايةً سيتم إختبار الفرضيات الفرعية وعددها سبعة ثم بعد ذلك سيتم إختبار الفرضية الرئيسية للدراسة:

الفرضية الفرعية الأولى $H_{1.1}$: يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لحجم مجلس الإدارة على ربحية الأسهم.

تم إختبار هذه الفرضية من خلال نموذج رقم (2) جدول (7). وتشير النتائج إلى أن المتغير المستقل حجم مجلس الإدارة (**B_SIZE**) له تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية على ربحية السهم (**EPS**) عند مستوى أهمية 1% وهو ما يتفق مع الفرضية المصاغة. وعليه يتم قبول الفرضية الفرعية الأولى والتي تنص على وجود أثر إيجابي لحجم مجلس الإدارة على ربحية السهم.

مما يشر إلى أن زيادة حجم مجلس الإدارة من شأنه أن يؤدي إلى الاستفادة من تنوع وجهات نظر الأعضاء ومن تنوع خبراتهم وزيادة قدرة المجلس على أداء الواجبات والمهام وبالتالي سينعكس ذلك بالإيجاب على أداء الشركة بشكل عام وعلى ربحية سهم الشركة بشكل خاص. وتجدر الإشارة إلى أن هذه النتيجة تتفق مع دراسة (Alex & Albert, 2020) في غانا.

الفرضية الفرعية الثانية $H_{1.2}$: يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لعدد إجتماعات مجلس الإدارة على ربحية الأسهم.

تم إختبار هذه الفرضية من خلال نموذج رقم (3) جدول (7). وتشير النتائج إلى أن المتغير المستقل عدد إجتماعات مجلس الإدارة (B_MEET) له تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية على ربحية السهم (EPS) عند مستوى أهمية 5% وهو ما يتفق مع الفرضية المصاغة. وعليه يتم قبول الفرضية الفرعية الثانية والتي تنص على وجود أثر إيجابي لعدد إجتماعات مجلس الإدارة على ربحية السهم. مما يشر إلى أن عدد إجتماعات مجلس الإدارة من شأنه أن يعمل على زيادة فعالية أداء المجلس في متابعة مستجدات العمل بشكل يتسم بالدورية وبالتالي سينعكس ذلك بالإيجاب على أداء الشركة بشكل عام وعلى ربحية سهم الشركة بشكل خاص. وتجدر الإشارة إلى أن هذه النتيجة تتفق مع دراسة (Alex & Albert, 2020) في غانا و دراسة (سرور وشوقي، 2022م) في مصر.

الفرضية الفرعية الثالثة: $H_{1.3}$: يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية للخلفية الأكاديمية لأعضاء مجلس الإدارة على ربحية الأسهم.

تم إختبار هذه الفرضية من خلال نموذج رقم (4) جدول (7). وتشير النتائج إلى أن المتغير المستقل الخلفية الأكاديمية المرتبطة بعلوم التجارة والإدارة لأعضاء مجلس الإدارة (ACAD_BACK) ليس دال إحصائياً لكنه لا زال إيجابياً في التأثير على ربحية السهم (EPS) وهو ما لا يتفق مع الفرضية المصاغة. وعليه لا يمكن قبول الفرضية الفرعية الثالثة. مما يشر إلى أن عدد أعضاء مجلس الإدارة الذين يحملون شهادات في تخصصات التجارة والإدارة لديهم تأثير إيجابي على ربحية السهم ولكن مستوى تأثيرهم ضعيف. ويعزو الباحثين إلى أنه قد يكون سبب عدم تأثير هذا المتغير إلى أن مجالس الإدارة بالشكل الحالي في الشركات الفلسطينية قد راكمت خبرة في مجال إدارة الشركات بغض النظر عن الخلفية العلمية كتخصص ينتمي لعلوم التجارة والإدارة، وهذا الأمر يتفق مع العرف السائد بأن علم الإدارة هو فن يمكن إكتسابه عبر الممارسة بغض النظر عن الخلفية الأكاديمية العلمية، وأيضاً قد يرجع الأمر إلى أن الشركات الفلسطينية يسودها الطابع العائلي أو الطابع القوي في تملوكها وإدارتها الأمر الذي من شأنه تراجع تأثير هذا المتغير (الخلفية الأكاديمية المرتبطة بعلوم التجارة والإدارة). وتجدر الإشارة إلى أن هذه النتيجة إلى حد ما تتفق مع دراسة (محمد، 2021م) في الأردن.

الفرضية الفرعية الرابعة: $H_{1.4}$: يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لتعدد عضويات أعضاء مجلس الإدارة على ربحية الأسهم.

تم إختبار هذه الفرضية من خلال نموذج رقم (5) جدول (7). وتشير النتائج إلى أن المتغير المستقل تعدد عضويات أعضاء مجلس الإدارة (MULT_MEMB) ليس دال إحصائياً لكنه لا زال إيجابياً في التأثير على ربحية السهم (EPS) وهو ما لا يتفق مع الفرضية المصاغة. وعليه لا يمكن قبول الفرضية الفرعية الرابعة. مما يشر إلى أن تعدد عضويات أعضاء مجلس الإدارة لديهم تأثير إيجابي على ربحية السهم ولكن مستوى تأثيرهم ضعيف. ويعزو الباحثين هذا الضعف في التأثير إلى أن هناك قصور في عملية نقل وإكتساب الخبرات والمهارات من خلال فرصة تعدد العضويات، بمعنى أن تعدد العضويات ليست دليلاً على إمتلاك خبرات وتجارب جديدة وكافية من شأنها تعزيز كفاءة الأعضاء وهذا الأمر قد يكون سببه أن طبيعة الشركات في فلسطين عائلية ذات مركزية عالية وبالتالي فإن تعدد العضويات هو شكل من أشكال السيطرة والهيمنة في السوق الفلسطيني. وتجدر الإشارة إلى أن هذه النتيجة تتفق مع دراسة (سرور وشوقي، 2022م) في مصر.

الفرضية الفرعية الخامسة: $H_{1.5}$: يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لإستقلالية أعضاء مجلس الإدارة على ربحية الأسهم للشركات المدرجة في بورصة فلسطين.

تم إختبار هذه الفرضية من خلال نموذج رقم (6) جدول (7). وتشير النتائج إلى أن المتغير المستقل إستقلالية أعضاء مجلس الإدارة (NON_EXEC) ليس دال إحصائياً لكنه لا زال إيجابياً في التأثير على ربحية السهم (EPS) وهو ما لا يتفق مع الفرضية المصاغة. وعليه لا يمكن قبول الفرضية الفرعية الخامسة. مما يشير إلى أن إستقلالية أعضاء مجلس الإدارة لديهم تأثير إيجابي على ربحية السهم ولكن مستوى تأثيرهم ضعيف. ويعزو الباحثين هذا الضعف في التأثير إلى أن هناك قصور لهؤلاء الأعضاء في ممارسة أدائهم نتيجة ضعف الخبرة والمعرفة ذات العلاقة. أو قد يكون سبب ذلك نتيجة لهيمنة أعضاء مجالس الإدارة الذين يشغلون مناصب تنفيذية على مجالس الإدارة في الشركات الفلسطينية كون أن طبيعة الشركات في فلسطين عائلية ذات مركزية عالية من حيث التملك والإدارة وبالتالي ليس من غير المرجح نشوء علاقات وإرتباطات إقتصادية وإجتماعية بين الإعضاء التنفيذيين وغير التنفيذيين وبالتالي فإن أمر إستقلالية الأعضاء ليس فعال كما يجب. وتجدر الإشارة إلى أن هذه النتيجة تتفق مع دراسة (غناية وحليمي، 2021م) في قطر ودراسة (Owolabi & Akinlabi, 2020) في نيجيريا. **الفرضية الفرعية السادسة: H_{1.6}: يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لحجم العنصر النسائي ضمن أعضاء مجلس الإدارة على ربحية الأسهم.**

تم إختبار هذه الفرضية من خلال نموذج رقم (7) جدول (7). وتشير النتائج إلى أن المتغير المستقل حجم العنصر النسائي (عدد السيدات) ضمن أعضاء مجلس الإدارة (WOM_DIRE) له تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية على ربحية السهم (EPS) عند مستوى أهمية 5% وهو ما يتفق مع الفرضية المصاغة. وعليه يتم قبول الفرضية الفرعية السادسة والتي تنص على وجود أثر إيجابي لحجم العنصر النسائي (عدد السيدات) على ربحية السهم. مما يشير إلى أن أعضاء مجلس الإدارة الإناث يبذلن جهداً كبيراً في أداء الواجبات والمسؤوليات الملقاة على عاتقهن من رقابة ومتابعة أداء وحضور لجان وإجتماعات ومتابعة المسؤوليات وهذا الأمر من شأنه أن ينعكس بالإيجاب على أداء الشركة بشكل عام وعلى ربحية السهم بشكل خاص. وتجدر الإشارة إلى أن هذه النتيجة تتفق مع دراسة (سرور وشوقي، 2022م) في مصر. **الفرضية الفرعية السابعة: H_{1.7}: يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لحجم لجنة التدقيق على ربحية الأسهم.**

تم إختبار هذه الفرضية من خلال نموذج رقم (8) جدول (7). وتشير النتائج إلى أن المتغير المستقل حجم لجنة التدقيق (AUDI_COMM_SIZE) ليس دال إحصائياً لكنه لا زال إيجابياً في التأثير على ربحية السهم (EPS) وهو ما لا يتفق مع الفرضية المصاغة. وعليه لا يمكن قبول الفرضية الفرعية السابعة. مما يشير إلى أن عدد أعضاء لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة لديهم تأثير إيجابي على ربحية السهم ولكن مستوى تأثيرهم ضعيف. ويعزو الباحثين هذا الضعف في التأثير إلى أن هناك قصور في خبرات لجان التدقيق المنبثقة عن مجالس الإدارة في الشركات الفلسطينية وقد يكون السبب في أن عدد أعضاء لجان التدقيق في الشركة ليس بالحجم الكافي لتغطية جميع المهام والمسؤوليات الملقاة على عاتقهم الأمر الذي ينعكس على تراجع تأثير هذا المتغير. وتجدر الإشارة إلى أن هذه النتيجة إلى حد ما تتفق مع دراسة (كشكش و درغام، 2021م) في فلسطين.

وبعد الانتهاء من إختبار الفرضيات الفرعية سيتم إختبار الفرضية الرئيسية:

الفرضية الرئيسية H₁: يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لخصائص مجلس الإدارة (مجتمعة) على ربحية الأسهم للشركات المدرجة في بورصة فلسطين.

تم إختبار هذه الفرضية من خلال نموذج رقم (1) جدول (7). وتشير النتائج إلى أن المتغير المستقل خصائص مجلس الإدارة مجتمعة (BOD_MECH) لها تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية على ربحية السهم (EPS) عند مستوى أهمية 5% وهو ما يتفق مع الفرضية المصاغة. وعليه يتم قبول الفرضية الرئيسية والتي تنص على وجود أثر إيجابي لخصائص مجلس الإدارة مجتمعة على ربحية السهم. مما يشير إلى أن قوة خصائص مجلس الإدارة مجتمعة تضيف قيمة وميزة رقابية على الأداء وهذا

من شأنه أن يؤدي إلى تحسن أداء الشركات بشكل عام وربحية سهم الشركة بشكل خاص، وهو دلالة إيجابية على قيام مجالس الإدارة في الشركات الفلسطينية بشكل عام بالمسؤوليات والمهام الملقاة على عاتقها إتجاه الشركات التي تعمل فيها. وتجدر الإشارة إلى أن هذه النتيجة تتفق مع دراسة (أحمد، 2021م) في السعودية و(عياش، 2021م) في الجزائر و(سرور وشوقي، 2022م) في مصر.

أما بخصوص عدم دلالة بعض الفرضيات الفرعية رغم قبول الفرضية الرئيسية؛ يرى الباحثين بأن ذلك يعود إلى أن خصائص مجلس الإدارة مجتمعة معاً تعمل بشكل تفاعلي ومتكامل مع بعضها البعض في تحسين الأداء: على سبيل المثال إن زيادة حجم مجلس الإدارة بمفرده لن يكون له الأثر الإيجابي المرجو منه في ظل غياب الخصائص الأخرى، بمعنى أن كفاءة هذه الآليات والخصائص تؤدي أكلها في اجتماعها معاً وليس فراداً.

النتائج والتوصيات:

هدفت هذه الدراسة إلى قياس مستوى خصائص مجالس الإدارة حسب نوع القطاع في بورصة فلسطين، وكذلك التعرف على أثر هذه الخصائص على ربحية الأسهم للشركات المدرجة في بورصة فلسطين. حيث تعتبر القطاعات الاقتصادية الفلسطينية قطاعات ناشئة تعمل في بيئة ذات مستوى عال من عدم اليقين والمخاطرة وبالتالي هي بحاجة إلى تقييم الأنظمة والضوابط التي تحكم عملها بشكل دوري.

أظهرت النتائج أن قطاع البنوك هو الأكثر تميزاً وريادةً من حيث خصائص مجلس الإدارة، حيث أظهرت النتائج أن قطاع البنوك هو الأعلى من حيث متوسط عدد أعضاء مجلس الإدارة والأكثر عقداً للإجتماعات والأكثر من حيث تعدد عضويات أعضاء مجالسها والأكثر إمتلاكاً للشهادات والتخصصات الأكاديمية التي تنتمي لعلوم الإدارة والمحاسبة والأعلى من حيث عدد الأعضاء المستقلين في مجالس إدارتها والأكثر من حيث عدد الإناث في مجالس الإدارة والأكثر من حيث عدد أعضاء لجنة التدقيق مقارنةً مع القطاعات الأخرى.

في حين تبين أن قطاع التأمين هو الأقل من حيث متوسط حجم مجالس الإدارة والأقل من حيث تعدد العضويات والأقل من حيث عدد الأعضاء المستقلين والأقل من حيث وجود أعضاء إناث في مجالس الإدارة. كما تبين أن قطاع الصناعة هو الأقل من حيث متوسط عدد إجتماعات مجالس الإدارة والأقل من حيث إمتلاك أعضاء مجالس إدارتها للشهادات والتخصصات الأكاديمية التي تنتمي لعلوم الإدارة والمحاسبة. وتبين أن قطاع الخدمات هو الأقل من حيث متوسط حجم لجان التدقيق.

كذلك أظهرت النتائج أن خصائص مجلس الإدارة (مجتمعة) تؤثر إيجاباً على أداء الشركات بشكل عام وعلى ربحية السهم بشكل خاص. إضافة إلى ذلك تبين أن خصائص مجلس الإدارة مجتمعة معاً تعمل بشكل تفاعلي ومتكامل مع بعضها البعض في تحسين الأداء، وهو دلالة على قيام مجالس الإدارة في الشركات الفلسطينية بالمسؤوليات والمهام الملقاة على عاتقها إتجاه الشركات التي تعمل فيها. وتحديداً تبين أن حجم مجلس الإدارة وعدد إجتماعات مجلس الإدارة وحجم العنصر النسائي ضمن أعضاء مجلس الإدارة هي عناصر ذات تأثير إيجابي قوي على أداء الشركة بشكل عام وعلى ربحية السهم بشكل خاص.

إلا أنه تبين وجود ضعف في بعض الخصائص الأخرى، وتحديداً هناك ضعف في تأثير كلاً من الخلفية الأكاديمية وتعدد العضويات وإستقلالية الأعضاء وحجم لجنة التدقيق. وعزا الباحثين هذا الضعف في بعض خصائص مجلس الإدارة إلى أن هناك قصور في خبرات لدى تلك الفئات في ممارسة أدائهم نتيجة ضعف الخبرة والمعرفة ذات العلاقة، بالإضافة إلى ذلك هيمنة أعضاء مجالس الإدارة الذين يشغلون مناصب تنفيذية على مجالس الإدارة في الشركات. ولعل السبب الجوهري وراء ضعف تلك الخصائص هو أن الشركات الفلسطينية يسودها الطابع العائلي أو الطابع القوي في تملكها وإدارتها الأمر الذي من شأنه إضعاف أثر تلك الخصائص.

وفي ضوء النتائج السابقة، نوصي بأهمية استمرار جميع القطاعات في بورصة فلسطين على زيادة مستوى الإمتثال لقواعد الحوكمة المنصوص عليها في قرار بقانون (42) للعام 2021 والخاص بتنظيم الشركات للحد من العوامل التي قد تؤثر سلباً على ربحية السهم مع إعطاء أولوية أكبر للتركيز على تعزيز إستقطاب أعضاء مجالس إدارة مستقلين من الكفاءات الذين يتميزون بالخبرة والخلفية العلمية والعملية. والحد ما أمكن من تعيين أعضاء مجالس إدارة يشغلون مناصب تنفيذية في الشركات. وتشجيع مجالس الإدارة على الإلتزام بتبني خصائص لجنة التدقيق المنصوص عليها في قرار بقانون (42) للعام 2021 مع إتاحة المجال لتلك اللجان للإلتحاق بالدورات العلمية الفنية المرتبطة بتعزيز قدراتهم الفنية.

وعلى صعيد القطاعات الإقتصادية ومن خلال هيئة سوق رأس المال وسوق فلسطين للأوراق المالية ووزارة الإقتصاد الوطني، تشجيع قطاع التأمين على تحسين خصائص مجالس إدارتها بشكل عام مع إعطاء الأولوية لزيادة حجم مجالس إدارتها وإستقطاب أعضاء مجالس إدارة من الكفاءات الذين يتميزون بالخبرة والخلفية العلمية والعملية ذات العلاقة وإعطاء مساحة أكبر في إستقطاب وتعيين أعضاء مستقلين وأعضاء مجالس إدارة من الإناث من ذوات الكفاءة العلمية والعملية، كذلك تشجيع قطاع الصناعة على تحسين خصائص مجالس إدارتها بشكل عام مع إعطاء الأولوية لزيادة عدد إجتماعاتهم خلال العام وإعطاء مساحة أكبر في إستقطاب أعضاء يحملون شهادات وتخصصات أكاديمية تنتمي لعلوم الإدارة والمحاسبة، وتشجيع قطاع الخدمات على تحسين خصائص مجالس إدارتها بشكل عام مع إعطاء الأولوية لزيادة حجم لجان التدقيق فيها.

المراجع:

أولاً: المراجع العربية

- أبو دغيم، أحمد. (2018م). أثر تطبيق آليات الحوكمة على قرارات الإستثمار في رأس المال الفكري دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة الأزهر - غزة، فلسطين.
- أحمد، أحمد سعيد عبد العظيم. (2023). أثر خصائص مجلس الإدارة على تقلبات عوائد الأسهم وإنعكاس ذلك على إستمرارية الشركات في ضوء الأزمة الروسية الأوكرانية: دراسة تطبيقية. مجلة الاسكندرية للبحوث المحاسبية، 7(1)، 517-601.
- أحمد، عماد محمد. (2021م). العلاقة بين آليات حوكمة الشركات ومستوى الإفصاح الإختياري وتأثيرها التفاعلي على الأداء بالشركة- دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة في سوق الأسهم السعودي (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة الطائف، السعودية.
- الاضم، ميسم جهاد. (2014م). أثر تطبيق قواعد الحوكمة على جودة الأرباح دراسة ميدانية على الشركات الصناعية المساهمة العامة (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة الشرق الأوسط، الأردن.
- إلياس، الأشهب. (2015م). مسؤولية هيئة مجلس الإدارة في تفعيل حوكمة الشركات- دراسة حالة شركة سونلغاز- الوادي (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة محمد خيضر، الجزائر.
- أنور، عبد الله. (2021). أثر خصائص مجلس الإدارة على الأداء المالي: دراسة تطبيقية على البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة الشرق الأوسط، الأردن.
- بريش، عبد القادر، وبدروني عيسى. (2016م). سياسة توزيع الأرباح كآلية لحوكمة الشركات. مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، 2(2)، 141-156.
- الحربي، آلاء واصل. (2021م). أثر حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية (دراسة تطبيقية على البنوك المدرجة في السوق المالية السعودية "تداول"). مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الإقتصادية والإدارية، 29(3)، 223-253.

- حضريه، بلكل. (2022). أثر فعالية مجلس الإدارة كآلية حوكمة على أداء مؤسسات التعليم العالي، مجلة دفاتر بوانكس، 11(1).
- حمدان، علام محمد. (2019م). أثر تعدد العضوية في مجالس الادارة على أداء الشركات. *مجلس النشر العلمي*، 26(1)، 87-117.
- زيدان، عمرو علاء الدين. (2017). العوامل المؤثرة في خصائص مجلس الإدارة في الشركات العائلية المساهمة المصرية، *المجلة العربية للعلوم الإدارية*، 24(2)، 22-50.
- سرور، هبة، وشوقي، علا محمد. (2022م). أثر خصائص مجلس الإدارة على الأداء المالي للشركات المصرية قبل وأثناء جائحة كورونا. *التجارة والتمويل*، 42(2)، 1-34.
- السويركي، هاني جودت. (2021م). أثر آليات الحوكمة للقيمة السوقية للشركات "دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المدرجة في بورصة فلسطين. *مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية*، 29(3)، 107-131.
- الشريف حسين، مصطفى عز الدين. (2019م). آليات حوكمة الشركات ودورها في تحقيق فعالية التحكم المحاسبي. *مجلة العلوم الإدارية*، 3(1).
- الطراونة، هيا نشأت إبراهيم. (2019). أثر خصائص مجلس الإدارة والملكية الداخلية على جودة التدقيق في الشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان المالي (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة مؤتة، عمان، الأردن.
- عبد الفتاح، سعيد توفيق أحمد. (2019م). العلاقة بين آليات حوكمة الشركات ومؤشرات جودة التقارير المالية- دراسة تطبيقية. *مجلة البحوث التجارية*، 41(4)، 1-56.
- عياش، ندى عمرو. (2021م). فعالية آليات الحوكمة الداخلية في تحسين الأداء المالي لشركات التأمين- دراسة إحصائية (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة العربي بن مهيدي بن البواقي، الجزائر.
- غناية، محمد إقبال، وحليمي، حكيم. (2021م) أثر حوكمة الشركات على الأداء المالي للمؤسسات المالية القطرية - دراسة قياسية. *مجلة الرسالة للدراسات والبحوث الإنسانية*، 6(2)، 11-25.
- الفولي، فايقة جابر. (2018م). أثر خصائص مجلس الإدارة على جودة الأرباح كمقياس لجودة التقارير المالية - دراسة تطبيقية. أعمال المؤتمر الدولي الثاني: إدارة المنظمات الصناعية والخدمية: الممارسات الحالية والتوجهات المستقبلية، المجلد 2، كلية التجارة، جامعة جنوب الوادي، جمهورية مصر العربية.
- قطاف، عبد القادر. (2022). مدى إمكانية تطبيق حوكمة الشركات والمسئولية الاجتماعية في المؤسسات الاقتصادية المشاكل والآليات لتفعيلها، *مجلة أفق للعلوم*، 7(3).
- كشكش، محمود نصر، ودرغام، ماهر موسى. (2021م). أثر خصائص لجنة التدقيق على إدارة الأرباح: دراسة تطبيقية على المصارف المدرجة في بورصة فلسطين. *مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية*، 29(3)، 132-160.
- كُلاب، يعرب. (2022). مدى انعكاس الدخل المحاسبي على أسعار الأسهم في بورصة فلسطين. *مجلة العلوم الإنسانية*، 26(4)، 237-275.
- كندي، عبد الهادي عبد الرحيم. (2019م). أثر آليات الحوكمة على ربحية المصارف الإسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة 2005م - 2016م. *مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الإسلامي*، 32(3)، 163-190.
- لطاد، ليندا، وعباش، عائشة، ورنجة، زكية، وآخرون. (2019). منهجية البحث العلمي وتقنياته في العلوم الاجتماعية (ط1)، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية. برلين.

- محمد، عبد الله. (2021). أثر خصائص مجلس الإدارة على الأداء المالي: دراسة تطبيقية على البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة الشرق الأوسط، الأردن.
- موقع جريدة الوقائع الفلسطينية. (2021م). قانون رقم (42) بشأن الشركات. تاريخ الإطلاع: 15 إبريل 2023م، الموقع: <https://maqam.najah.edu/legislation/1211>
- موقع سلطة النقد الفلسطينية. (2011م). قرار رقم 109 بشأن تعيين موظفي سلطة النقد الفلسطينية. تاريخ الإطلاع: 15 إبريل 2023م، الموقع: <https://www.pma.ps/ar/Legislation//Regulations>
- الناصر، شيماء السيد محمود. (2021). أثر هيكل الملكية على ربحية السهم العادي للشركات المساهمة المصرية. مجلة البحوث التجارية، 43(2)، 105-136.
- النجار، جميل حسن وعقل، على خليل. (2016م). قياس أثر الالتزام بتطبيق قواعد حوكمة الشركات على الأداء المالي دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين. مجلة جامعة فلسطين التقنية للأبحاث، 4(2)، 15-40.
- النعمي، محمد عبد العال، والبياتي، عبد الجبار، وخليفة، غازي. (2015). طرق ومناهج البحث العلمي (ط2)، مؤسسة الورق للنشر والتوزيع. عمان.
- الهواري، ناهد محمد يسري. (2017م). قياس التأثير المشترك لمعايير فعالية أداء كل من لجنة المراجعة ومجلس الإدارة على عمليات إدارة الأرباح: دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في البورصة المصرية. الفكر المحاسبي، 21(2)، 915-975.
- يوسف، علي. (2012م). أثر إستقلالية مجلس الإدارة في ملائمة معلومات الأرباح المحاسبية لقرارات المستثمرين في الأسواق المالية- دراسة تطبيقية. مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، 28(2)، 223-254.

ثانياً: المراجع المرومنة:

- Abdel-Fattah, Said Tawfiq Ahmed. (2019). The relationship between corporate governance mechanisms and financial reporting quality indicators - an applied study (in Arabic). **Business Research Journal**, 41(4), 1-56.
- Abu Daghim, Ahmed. (2018). The impact of applying governance mechanisms on investment decisions in intellectual capital, an applied study on joint-stock companies listed on the Palestine Stock Exchange (in Arabic), (**Master's thesis**). Al-Azhar University - Gaza, Palestine.
- Adam, Maysam Jihad. (2014). The impact of the application of governance rules on the quality of profits: a field study on industrial public shareholding companies (in Arabic), (**Master's thesis**). Middle East University, Jordan.
- Ahmed, Ahmed Saeed Abdel-Azim. (2023). The impact of the characteristics of the board of directors on the fluctuations of stock returns and its impact on the continuity of companies in the light of the Russian-Ukrainian crisis: an applied study (in Arabic). **Alexandria Journal of Accounting Research**, 7 (1), 517-601.
- Ahmed, Emad Mohamed. (2021). The relationship between corporate governance mechanisms and the level of voluntary disclosure and its interactive impact on the company's performance - an applied study on companies listed in the Saudi stock market (in Arabic), (**Master's thesis**). Taif University, Saudi Arabia.
- Al-Fouli, Fayqa Jaber. (2018). The impact of the characteristics of the board of directors on the quality of profits as a measure of the quality of financial reports - an applied study (in Arabic). **Proceedings of the Second International Conference: Management of Industrial and Service**

Organizations: Current Practices and Future Directions, Volume 2, Faculty of Commerce, South Valley University, Arab Republic of Egypt.

Al-Harbi, Alaa Wasel. (2021). The impact of corporate governance on the quality of financial reports (an applied study on banks listed on the Saudi Stock Exchange “Tadawul”) (in Arabic). **Journal of the Islamic University of Economic and Administrative Studies**, 29 (3), 223-253.

Al-Hawary, Nahed Muhammad Yousry. (2017). Measuring the joint impact of the criteria for the effectiveness of the performance of each of the audit committee and the board of directors on earnings management operations: an applied study on companies listed on the Egyptian Stock Exchange (in Arabic). **Accounting Thought**, 21 (2), 915-975.

Al-Nader, Shaimaa Al-Sayed Mahmoud. (2021). The effect of the ownership structure on the earnings per share of the Egyptian joint stock companies (in Arabic). **Business Research Journal**, 43(2), 105-136.

Al-Najjar, Jamil Hassan, and Akl, Ali Khalil. (2016). Measuring the impact of compliance with corporate governance rules on financial performance An applied study on public shareholding companies listed on the Palestine Stock Exchange (in Arabic). **Palestine Technical University Research Journal**, 4(2), 15-40.

Al-Nuaimi, Muhammad Abd al-Aal, al-Bayati, Abd al-Jabbar, and Khalifa, Ghazi. (2015). Scientific Research Methods and Methods (2nd Edition) (in Arabic), Al-Warraq Foundation for Publishing and Distribution. Oman.

Al-Tarawneh, come on, Nashat Ibrahim. (2019). The impact of the characteristics of the board of directors and internal ownership on the quality of auditing in industrial companies listed in the Amman Financial Market (**Master's thesis**) (in Arabic). Mutah University, Amman, Jordan.

Anwar, Abdullah. (2021). The impact of the characteristics of the board of directors on the financial performance: an applied study on the Jordanian commercial banks listed on the Amman Stock Exchange (**Master's thesis**) (in Arabic). Middle East University, Jordan.

Ayyash, Nada Amr. (2021). The effectiveness of internal governance mechanisms in improving the financial performance of insurance companies - a statistical study (in Arabic), (**Master's thesis**). University of Larbi Ben M'hidi Ben El Bouaghi, Algeria.

Breish, Abdel Qader, and Badroni Issa. (2016). Dividend distribution policy as a corporate governance mechanism (in Arabic). **Journal of Research in Financial and Accounting Sciences**, 2016(2), 141-156.

El Swerky, Hani Jawdat. (2021). The Impact of Governance Mechanisms on the Market Value of Companies “An Applied Study on Industrial Companies Listed on the Palestine Stock Exchange” (in Arabic). **Journal of the Islamic University for Economic and Administrative Studies**, 29(3), 107-131.

Elias, the bald. (2015). The responsibility of the board of directors in activating corporate governance - a case study of the Sonelgaz Company - Al-Wadi (in Arabic), (**Master's thesis**). Mohamed Kheidar University, Algeria.

Ghanaiah, Muhammad Iqbal, and Halimi, Hakima. (2021) The Impact of Corporate Governance on the Financial Performance of Qatari Financial Institutions - An Econometric Study (in Arabic). **Al-Resala Journal for Human Studies and Research**, 6(2), 11-25.

Hadaria, belkohl. (2022). The impact of the effectiveness of the board of directors as a governance mechanism on the performance of higher education institutions (in Arabic). **Boadix Daftar Journal**, 11 (1).

Hamdan, Allam Muhammad. (2019). The impact of multiple board memberships on corporate performance (in Arabic). **Scientific Publishing Council**, 26(1), 87-117.

Kennedy, Abd al-Hadi Abd al-Rahim. (2019). The impact of governance mechanisms on the profitability of Islamic banks in the Gulf Cooperation Council countries during the period 2005-2016 AD (in Arabic). **King Abdulaziz University Journal: Islamic Economics**, 32(3), 163-190.

Kullab, Yarob. (2022). The reflection of accounting income on stock price: evidence from Palestine (in Arabic). **Journal of Human Sciences**, 26(4), 237-275.

Latad, Linda, Abash, Aisha, Ranja, Zakia, and others. (2019). Scientific research methodology and techniques in the social sciences (1st edition) (in Arabic), Arab Democratic Center for Strategic, Political and Economic Studies. Berlin.

Muhammad, Abdullah. (2021). The impact of the characteristics of the board of directors on the financial performance: an applied study on the Jordanian commercial banks listed on the Amman Stock Exchange (in Arabic), (**Master's thesis**). Middle East University, Jordan.

Qataf, Abdul Qadir. (2022). The extent to which corporate governance and social responsibility can be applied in economic institutions, problems and mechanisms to activate them (in Arabic). **Horizons of Science Journal**, 7 (3).

Ruffle, Mahmoud Nasr, and Durgham, Maher Moussa. (2021). The impact of audit committee characteristics on earnings management: an applied study on banks listed on the Palestine Exchange (in Arabic). **Journal of the Islamic University for Economic and Administrative Studies**, 29(3), 132-160.

Sharif Hussein, Mustafa Ezz El-Din. (2019). Corporate governance mechanisms and their role in achieving the effectiveness of accounting conservatism (in Arabic). **Administrative Sciences Journal**, 3(1).

Sorour, Heba, and Shawky, Ola Mohammed. (2022). The impact of the characteristics of the board of directors on the financial performance of Egyptian companies before and during the Corona pandemic (in Arabic). **Commerce and Finance**, 42 (2), 1-34.

Talaloh, Muhammad Rabah Lutfi. (2021). The impact of governance disclosure on the market value of companies listed on the Palestine Stock Exchange (in Arabic). **Graduate Studies**, An-Najah National University, Palestine.

The website of the Palestinian Gazette. (2021). Law No. (42) regarding companies, (in Arabic). View date: April 15, 2023 AD, website: <https://maqam.najah.edu/legislation/1211/>.

Youssef, Ali. (2012). The impact of the independence of the board of directors on the relevance of the accounting profits information to the investors' decisions in the financial markets - an applied study (in Arabic). **Damascus University Journal of Economic and Legal Sciences**, 28 (2), 223-254.

Zidan, Amr Aladdin. (2017). Factors Affecting the Characteristics of the Board of Directors in the Egyptian Family Shareholding Companies (in Arabic). **Arab Journal of Administrative Sciences**, 24 (2), 22-50.

ثالثاً: المراجع الأجنبية:

Adams, R. B., & Ferreira, D. (2009). Women in the boardroom and their impact on governance and performance. *Journal of financial economics*, 94(2), 291-309.

Alex, Anlesinya & Albert, Puni. (2020). Corporate governance mechanisms and firm performance in a developing country. *International Journal of Law and Management*. 26(2), 147-169.

Ayesha, P. V., Chathurika, P. K. A. G., Kumarihami, H. M. D. A., Sagarika, D. B. T., Senanayaka, C., & Sewwandi, R. M. S. (2015). Corporate governance and earnings per shares: a study of Sri Lankan manufacturing companies. In Proceedings of the 2nd Undergraduate Symposium on Contemporary Management and Theory, University of Kelaniya, Sri Lankan.

Dănescu, T., Spătacean, I. O., Popa, M. A., & Sirbu, C. G. (2021). The Impact of Corporate Governance Mechanism over Financial Performance: Evidence from Romania. *Sustainability*, 13(19), 94-104.

Elzahar, H., & Hussainey, K. (2012). Determinants of narrative risk disclosures in UK interim reports. *The Journal of Risk Finance*, 13(2), 133-147.

Gujarati, D. N., Porter, D. C., & Gunasekar, S. (2009). *Basic econometrics*. Tata McGraw-Hill Education.

Owolabi, S. A & Akinlabi, B. H (2020). Assessment of Corporate Governance on Earnings per Share of Selected Deposit Money Banks in Nigeria. *International Journal of Management Sciences and Business Research*, 9(3), 88-95

Petersen, M. A. (2008). Estimating standard errors in finance panel data sets: Comparing approaches. *The Review of financial studies*, 22(1), 435-480.

Vafeas, N. (1999). Board meeting frequency and firm performance. *Journal of financial economics*, 53(1), 113-142.

Warfield, T. D., Weygandt, J. J., & Kieso, D. E. (2014). *Intermediate Accounting: IFRS Edition*.